

عون مع مساعدة أميركية لإعادة النازحين وعدم انتظار الحل السياسي لأزمة سورية

بيروت - «الحياة»



عون مجتمعاً إلى الوفد الأميركي (الاتي ونهرا)

أكد عون خلال اللقاء، أن «لبنان مقبول على مرحلة سياسية متقدمة بعد إنجاز الاستحقاق الانتخابي، وتشكيل حكومة من شأنها أن تعزز الاستقرار السياسي في البلاد»، أملاً بأن «يمكن الرئيس المكلف سعد الحريري من أن يضم في الحكومة كل الأطراف الوطنية المشاركة في مواجهة التحديات المرتقبة على مختلف الصعد». وأوضح المكتب الإعلامي أن عون عرض «رداً على استئسلة الوفد، موقف لبنان من التطورات الإقليمية، لا سيما في سورية وتحدث عن الوضع على الحدود اللبنانية الجنوبية والمفاوضات الجارية مع إسرائيل عبر الأمم المتحدة لوقف اعتداءاتها على السيادة اللبنانية بصرًا وبحراً، خصوصاً في ما يخص بناء الجدار الاسمنتي على طول الحدود قبالة الخط الأزرق» وأشار عون إلى أن «هذه المفاوضات ستستمر للوصول إلى النتائج المرجوة»، مجدداً تأكيد «التزام لبنان بتطبيق القرار ١٧٠١، في وقت تواصل إسرائيل انتهاكاتها له، وشكر الوفد على الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة للجيش اللبناني

الذي تمكن من تحرير الجردو البقاعية من الإرهابيين». وكان الوفد الأميركي زار وزير الخارجية جبران باسيل في حضور السفيرة الأميركية إليزابيث ريتشارد، وبحثا في «العلاقات بين البلدين وملف تسليح الجيش اللبناني». وأوضح إعلام الخارجية أن باسيل «أثار مسألة عودة النازحين السوريين إلى بلادهم وضرورة دعم لبنان في هذا المطالب، وتم عرض نتائج الانتخابات النيابية وانعكاسها الإيجابي على الوضع في لبنان». وتطرق البحث إلى العقوبات الأميركية الأخيرة. وزار الوفد الأميركي رئيس المجلس النيابي نبيه بري، كما زار قائد الجيش العماد جوزف عون وتناول البحث الأوضاع العامة في لبنان والمنطقة.

وسام بريطاني للمعيد حتى إلى ذلك، لقد السفير البريطاني لدى لبنان هيوغو شورتر وسام الإمبراطورية البريطانية إلى العميد اللبناني المقاعد مارون حتى تقديراً «لخدماته في مجال الأمن في المنطقه، والتزامه الذي لا يتزعزع بسيادة لبنان وامنه». وأشارت السفارة البريطانية في بيان إلى أن العميد حتى في طليعة في الجيش اللبناني، وفي وقت لاحق نائباً لرئيس أركان التخطيط العسكري، وحالياً مستشار رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن، ويعتبر في صوغ متمسكي العلاقات المقارزة بين الجيش اللبناني وبريطانيا وخصوصاً دوره في صوغ وتنفيذ مشروع إنشاء الأتواج الحدودية الأربعة وبناء أكثر من ٧٠ برج مراقبة وقواعد تشغيل أمامية على الحدود اللبنانية السورية». ولقت السفارة إلى أن حتى «هو المواطن اللبناني الرابع الذي يحصل على هذا الوسام». وقال السفير شورتر خلال حفلة التكريم التي أقيمت للعميد حتى «إنه يبغى أن الملكة إليزابيث الثانية في منح الوسام، وهو مثال حي للتعاون الممتاز بين لبنان والمملكة المتحدة، عام ٢٠١١ بدعم من الحكومة البريطانية، وعمل العميد حتى على وضع

مطالب التوزير والحقائب وافتعال الأعراف مناورات لتعطيل طموحات المنافسين حكومياً

بيروت - «الحياة»

تقول المصادر السياسية المواكبة للتأليف إن الأخذ بمقولة حصه للرئيس وأخرى للرئيس المكلف يؤدي إلى تشكيل حكومة سوادها الأظم من فريقهما فتكون القوى الأخرى ممثلة في شكل رمزي، وهذا غير واقعي، فضلاً عن أن ما طرح في وسائل الإعلام عن حصه عون وتبارة بقود إلى حصول فريق واحد على الثلث الضام من الحكومة التي يرجح أن تكون ثلاثينية، وهذا غير وارد عند قوى أخرى ولا سيما «الثنائي الشيعي» على رغم تحالف «حزب الله» مع «التيار»، وتذكر المصادر بتصرحات مسجلة أعيد بثها للرئيس عون قبل انتخابه رئيساً يرفض فيها إعطاء حصه وزيراً للرئيس ميشال سليمان. وتقول مصادر نيابية إن هناك محاولة لخلق أعراف وقواعد غير موجودة عملياً ولا ينص عليها الدستور، تخضع للاستسيابية ليؤخذ بها إذا كانت تلائم فريقاً ما ويتم التخلي عنها إذا كانت لا تلائم الفريق نفسه. ومن هذه القواعد «غيب الطلب» إضافة إلى حصه الرئيس، ما يجري القيام به من تركيب كتل نيابية لتبرير توزيع شخص واحد من نوع كتلة «ضمان الجبل» لتسمية النائب طلال أرسلان وزيراً. والمفارقة المضحكة وفق المصادر أن أعضاء هذه الكتلة الأربعة حضروا الاستشارات مع الحريري في عداد «كتل لبنان القوي» حيث طرح باسيل مطالب التكتل، ثم خرجوا من الاجتماع، وعادوا ليلتقوا الحريري ويطرحوا مطالب إضافية. وهذه المفارقة تضيء على عقدة تمثيل أرسلان في ظل إصرار الحزب التقدمي الاشتراكي على حصر التمثيل الدرزي به.

ولاحظت المصادر أنه على رغم التفاؤل الذي حرص الحريري على إظهاره بإمكان إنجاز الحكومة سريعاً، فإن مداوات الغرف المغلقة لا توحي بأن بعض العقد قابلة للحلحلة بسهولة. وتشير مثالاً إلى أن هناك ٢ أطراف تطالب بحقية الأشغال العامة والنقل الخدماتية في «التيار الحر»، حزب الله و «تيار المرده» الذي كانت في عهده في الحكومة المستقلة، والأول يتشدق في رفض إعادة إسنادها إلى «المرده»، كما أن تمثيل النواب السنة الذين فازوا في الانتخابات بالتنافس مع «تيار المستقبل» (يتردد اسم النائب فيصل كرامي)، لا يلاقي صدى إيجابياً لدى الحريري بحجة أن هؤلاء كانوا موجودين في المجلس النيابي الأخير من دون تمثيلهم في الحكومات المتعاقبة.

وفي وقت تطرح حقبة الترتيب لـ «المرده» وهو غير متمسك لها ويمتسك بالأشغال، فإن عين «الأعراف» على الطابع التي يود «التيار الحر» الاحتفاظ بها أيضاً، بينما يتداول بعض الأوساط بحقية الترتيب أو العسل أو الحمة لـ «حزب الله» الأمر الذي يصعب التسليم به لحاجة من يتولى أي منها إلى التواصل مع ممثلي الدول الأجنبية.

«التيار الوطني»: الظروف تغيرت وللرئيس حصه «القوات»: لا تدفعونا إلى المعارضة فتندموا

بيروت - «الحياة»

لجهة حصه رئيس الجمهورية، الذي يجب أن تكون له حصه حكومية بعدما أخذت منه صلاحيات، ونحن لم نعتد أن يكون لرئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب حصه وزارية، وإلا أصبحنا في دولة تحكمها الفوضى والمحاصصة». وقال عضو «اللقاء الديمقراطي» النائب فيصل الصايغ، في بيان: «اللقاء الديمقراطي» في حكومة ثلاثينية، شاء الحالمون أم أبوا». وأضاف: «يدرك اللبنانيون أن رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط تنازل في كثير من الأحيان عن «مكتسبات، وبفرضها موقعه وقوة حضوره، فالمؤسف أن البعض يرى في تواضع القوة هذا شكلاً من أشكال الضعف، ويحاول هو وادعاهو المستوطنون استغلاله لتسجيل انتصار دونكشونتي، لكن «الزمن الأول تحول»، ولم يجرأ جازئاً الوقوف عند خاطر من لم يكف بحصه متنوعة له، فقط تحصيلها للبيت الداخلي، فراح ينفخ في جهمه، متوهماً أنه مسعظمي من خلال استعارة نواب بموطني قمران في جبل جدد ولاه لتاريخ المختارة وتضحياتها ونهجها». ولقت عضو اللقاء ذاته النائب هادي أبو الحسن إلى أن «اللقاء الديمقراطي والحزب التقدمي يستحقان أن يتمتلا بوزير من خارج الطائفة الدرزية، لكن الحد الأدنى الذي يحق لنا به هو ثلاث وزارات، وإذا احببوا أن يعطونا أربعاً فلا مشكلة لدينا. وعلى من يعمل على تسهيل ولادة الحكومة أن يزيل العقبات، وكما نحن لا نتدخل في خصوصيات الآخرين، لن نسبح لأحد بان يتدخل في خصوصياتنا وشؤوننا».

فيما التاليف الحكومي يتجه نحو حكومة وحدة وطنية، ظهرت إلى جانب عقد التعطيل والأحجام، عقد أعراف جديدة تمثلت بخصص الرئاسة. وفي هذا الإطار، أكد النائب البير منصور أن «لا شيء في الدستور يتحدث عن حصه لرئيس الجمهورية في الحكومة»، معتبراً «أن ما سمي يعرف الوحة لا قيمة دستورية له والقيمة الدستورية الوحيدة هي اتفاق الطائف».

ولفت النائب نقولا نحاس إلى أن المشكلة ليست في وضع قانون أو تشريع، بل تكمن في كيفية تصورنا للمسؤولية الحكومية ومكافئها. لكن طالما لا تزال جزراً وأقراء ممتازين ضمن الحكومات، فأي استراتيجية اقتصادية يجب تطبيقها بحزم وشدة من قبل جميع الوزراء بالنمط ذاته والروح والنفس عنيهما، للوصول إلى الأهداف المرجوة».

وأشار عضو «كتل لبنان القوي» النائب ماريو عون، إلى أن «رئيس الحكومة» ميشال عون لم يتدخل في الانتخابات النيابية ٢٠١٨ وكان على الجهد، ومن الطبيعي أن يطالب الرئيس اليوم بحصه له، فالظروف تغيرت»، وقال لـ «المركزية»، «إننا ضد تثبيت الوزارات لطاقم معينة وضد التمسك بحقية، نحن مع الداورة في الوزارات».

وعن تلميح الرئيس بحصه وزارية تعود إليه شخصياً، أكد عون أن حصه الرئيس سعد الحريري هي تلك العادة إلى تيار المستقبل، وأنا أعتقد أن هذا الكلام لا يوازي الوضع القائم منذ اتفاق الدوحة

رئيس الأركان: الأمن مضبوط في الداخل وعلى الحدود

بيروت - «الحياة» - أثنى رئيس الأركان في الجيش اللبناني اللواء حاتم ملاك على «العمل الدائم والمستمر الذي يقوم به فوج الهندسة في الزوار ومديرية الهندسة في كفرشيما، في السلم والحرب وأثره في حفظ حياة المواطنين». وشدد على «أهمية التدريب لتطوير أداء العسكريين»، وأكد أن الأمن مضبوط في الداخل وعلى امتداد الحدود، بفضل الجهود المستمرة التي يبذلها الجيش».

ودعا اللواء الركن ملاك، العسكريين إلى «التحلي بالانضباط والمناقبية، ومتابعة تطوير قدراتهم العلمية ورفع مستوى الكفاءة والجاهزية».

وفاة طالب أردني في الجامعة اللبنانية

بيروت - «الحياة» - وجد الطالب الأردني عبدالله كشور (٢٢ سنة) جثة هامدة داخل إحدى غرف الطلبة في مدينة رفيق الحريري الجامعية في محلة الحدث. وتبين وفق الطبيب الشرعي أنه توفي كمية كبيرة من الأدوية.

وفيما نقلت جثة الشاب الجامعي إلى مستشفى الجيتاوي في الأشرفية، أجرت القوى الأمنية اللبنانية معابة لرفة الضحية لمعرفة الأدوية التي تناولها ليصار إلى تكوين ملف كامل عن الحادث وتسليمه إلى السفارة الأردنية لدى لبنان وفق الأصول وبناء على إشارة القضاء المختص.

البطريك الماروني بحث مع عصام فارس مشاركته في الحكومة ماكرون: السلام قبل عودة النازحين الراعي: للتواصل مع السلطات في سورية

باريس - رندة تقي الدين



الراعي مقلداً فارس وسام مار مارون (الحياة)

القانون ١٠ في سورية. وطلب ماكرون مساعدة الراعي عبر الجاليات المسيحية الصديقة للنظام السوري لممارسة الضغط الضروي على الأسد بالفول له إنه ينبغي عليه القبول بالحل السلمي وإن عليه أن يقوم بالخطوات المطلوبة للتقدم باتجاه حل سياسي يتيح عودة اللاجئين. ويعلق الراعي على الأمر، لكنه قال: «إن اللاجئين السوريين عبء كبير على لبنان ويجب أن يكون هناك مؤتمر سلام موسع لحل التنافس بين السعودية وإيران» فرد ماكرون بالفول: «هذا مشروع واسع والسؤال كيف يمكن إنجازه».

لقاء رئيسة بلدية باريس وكان الراعي التقى في اليوم الثالث من زيارته الرسمية فرنسا رئيسة بلدية باريس أن هيدالغو، في حضور رئيس أساقفة بيروت للموارنة المطران بولس مطر، النائب البطريكي المطران بولس عبد الساتر، سفير لبنان لدى باريس رامي عدوان، الوزير السابق إبراهيم الضاهر، وليد غياض والخوري عبدو أوكوسم. وعرضت هيدالغو علاقات التعاون القائمة بين بلديتي باريس وبيروت، وأثنت على ما قام به لبنان من استقبال للنازحين السوريين». واعتبرت «أن عقد مؤتمر يجمع البلديات اللبنانية التي استقبلت أعداداً كبيرة من النازحين مع عدد من بلديات فرنسا ليكونوا رسل سلام لتبادل الأفكار والخبرات حول هذا الموضوع، قد يفتح الباب أمام حلول جديدة لهذه المشكلة الإنسانية التي تعاني منها بعض المدن الفرنسية أيضاً ولا سيما مع استمرار الهجرة غير الشرعية التي تهدد المجتمعات». وجرى، وفق الوكالة «الوطنية لإعلام»، التوافق على أهمية عقد

الراعي خلال مؤتمر صحافي عقده في باريس في ختام زيارته الفرنسية الرسمية أمس، عما إذا كان يحذ التحاور المباشر فريقان في لبنان أحدهما يقبل وآخر لا، وأنا أقول إنه يجب التواصل مع السلطات الموجودة حول عودة اللاجئين إلى مناطق آمنة»، مؤكداً رفضه للعودة الطوعية. وقال «المسؤولون عن اللاجئين السوريين هم النظام السوري وليس نحن». ودعا الراعي الأسرة الدولية إلى «تشجيع اللاجئين على العودة من خلال مساعدتهم على بناء منازلهم المهذمة، لكنه شكك بوجود إرادة دولية للعمل على هذه العودة. وراي «أن قانون ١٠ ينطوي على سلبية كبيرة تتمثل بقصر المهلة التي ينص عليها والتي قد يترتب عليها تثبيت من لا يعوون ضمن المهلة، في لبنان».

وكان مصدر فرنسي متابع للموضوع اللبناني قال إن البطريك الراعي تناول مع الرئيس إيمانويل ماكرون خلال استقباله في قصر إيليزيه أول من أمس، «موضوع الإصلاحات في لبنان». وقال الراعي لماكرون إنه «ينبغي أن تكون هناك حكومة بصرية في لبنان كي تقوم بالإصلاحات المطلوبة في مؤتمر سيدر وروما وأن هذا أساسي وأن لبنان يعتمد على فرنسا والأسرة الدولية لترجمة نتائج هذه المؤتمرات».

وتحدث الراعي عن النازحين السوريين ولم يستخدم عبارة اللاجئين قائلاً: «إن لبنان يتعامل معهم بإنسانية ولكن في حاجة إلى عودتهم إلى بلدهم لأنهم يأخذون مكان اللبنانيين في أعمالهم». وتناول موضوع الفراكوفونية وشكا من القانون الذي يرفع أجور المعلمين ويهدد النظام التعليمي لافتاً إلى أن المدارس المسيحية في لبنان أساسية للعلاقة اللبنانية الفرنسية كي يبقى لبنان بلداً حديثاً».

وحيا ماكرون، وفق المصدر، موقع البطريك الذي وصفه بـ «إنه الولد البكر للكنيسة المارونية وأن فرنسا صديقة لبنان وتنتظر بفارغ الصبر تشكيل الحكومة فيه وستدعم بعزم وروما وأن تبنى الإصلاحات في لبنان». وفي موضوع اللاجئين، قال ماكرون للراعي إنه «ينبغي أن يكون هناك سلام في سورية لعودة اللاجئين إليها». وشرح ما يقوم به من خطوات «للتوصل إلى حل سلمي للوضع في سورية». ولكنه أوضح للراعي أن لا يمكن القول إن على اللاجئين السوريين أن يعودوا إلى بلدكم طالما الأسد نفسه لا يريد عودتهم والدليل